

التي فيها الاصغر تسمى الصغرى لانها ذات الاصغر وصاحبة المقدمية

التي فيها الكبرى تسمى الكبرى لانها ذات الكبرى وشاملة عليه وهى

الثالث من الصغرى والكبرى تسمى شكلاً تشبيهاً لها بالهيئة الجسمية

من احاطة الحد الواحد بالحدود بالمقدار والشكل اربعة لانه الحد

الاولى كان محمولاً في الصغرى موضوعاً في الكبرى فهو الشكل الاول

لانه يدهى النتائج وارد على مقتضى الطبع فانه الطبيعة مجبولة على

الانتقال من الشيء الى الوسطة التي يتوقف حكمها حكم المطه وان كان

بالعكس اى موضوعاً في الصغرى محمولاً في الكبرى فهو الشكل

الرابع كقولنا كل انسان حيوان وكلنا طواير فبعض الحيوان

ناطق وان كان موضوعاً فيهما فهو الثالث كقولنا كل انسان

حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق ومحمولاً فيهما

فهو الثاني كقولنا كل انسان حيوان ولا شئ من الفرس بحيوان

فلا شئ من الانسان بفرس وانما كان هذا ثانياً وما قبله الثالث

هذا

هذا يشارك الاول في اشرفه مقدمته وهي الصغرى لشمها على

موضوع المطه وذلك يشاركه في احسن مقدمته وهي الكبرى <sup>تخالف</sup>

الرابع اذ لا شركة له فيها اصله مع الاول فهذه هي الاشكال الاربع <sup>المذكورة</sup>

في المنطق والفرق بينهما بحسب الملاحظة والشرف فذكر وجب التمايز

الاول بين المطالب بالبعث الكلي الموجبة والسالبة والخيرية <sup>الموجبة</sup>

والسالبة والثاني بين السالبيين لا الموجبة والثالث والرابع

يتجانس الجزئيين لا الكليين وبحسب الاشتراط فالاول بحسب الكيف

ايجاب للصغرى والكم كلية الكبرى وبحسب الكيف اختلفت مقدمته

بالايجاب والسلب والكم كلية الكبرى والثالث بحسب الكيف ايجاباً

الصغرى والكم كلية احدى المقدمتين والرابع بحسب الكيف والكم

ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلفت مقدمته بالاجاب

والسلب مع كلية احدى البراهين في المطولات والشكل

الرابع منها بعد عن الطبع جدا بخلافه الاول القريب من الطبع